



تقييم أداء حكومة السيد الكاظمي من ٥ أيار ٢٠٢٠ لغاية ١ أيلول ٢٠٢٠

اعداد فريق

مركز المعلومة للبحث والتطوير

حارث رسمي الهيتي - جاسم محمد الحلفي - الكرار حسن كعيد

أيلول ٢٠٢٠

لا تزعم هذه الورقة انها ستقدم تقييماً شاملاً وموسعاً لحكومة السيد الكاظمي وما حققته منذ أن تم منحها الثقة في 2020/5/7 ولغاية اعدادها، بقدر ما تحاول أن تقترب وتتلمس ما تم انجازه، تقارن هذه الورقة أو تحاول هكذا بين المنهاج الوزراي الذي قدمه السيد الكاظمي باعتباره يمثل جملة من التعهدات نالت هذه الحكومة الثقة على ضوئه، وبين ما تم اتخاذه من قرارات وتوجيهات سواء تلك التي صدرت عن اجتماعات مجلس الوزراء والمنشورة على الموقع الرسمي للامانة العامة للمجلس أو تلك التي أعلن عنها السيد الكاظمي وصرح بها من خلال حسابه الرسمي على تويتر.

احتوى المنهاج الوزراي الذي قدمه الكاظمي على سبعة نقاط تتضمن كل منها مجموعة من الفقرات باعتبارها مهام وواجبات تقع على عاتق حكومته الجديدة، وبحسب لجنة مراقبة و تنفيذ البرنامج الحكومي والتخطيط الاستراتيجي ان هذا البرنامج كان أكثر تنظيماً بعد برنامجي السيد محمد توفيق علاوي والسيد عدنان الزرفي.

• النقطة أولاً والتي عنوانها البرنامج بـ " الاولويات " نقرأ:

الفقرة (1):

هذه الفقرة كانت مخصصة للانتخابات المبكرة، هذا الموضوع الذي كان من أبرز مطالب المحتجين خلال انتفاضة تشرين الاول 2019، وهي تقول ما نصه:

"اجراء انتخابات مبكرة بعد استكمال القانون الانتخابي، وتفعيل مفوضية الانتخابات، وتطبيق كامل لقانون الاحزاب، لضمان حماية العملية الانتخابية ونزاهتها، وبالتعاون مع الامم المتحدة".

وبالرغم من مرور أكثر من مائة يوم على تشكيل حكومته، الا انها لم تُقدم على أي اجراء يتعلق بالفقرة أعلاه، سوى ما أعلن عنه السيد الكاظمي في 2020/8/13 حيث حدد يوم السادس من حزيران 2021 ومطالبته لمجلس النواب بالتصويت على قانون الانتخابات واحالته الى السيد رئيس الجمهورية.

نلاحظ هنا، ان تحديد موعد اجراء الانتخابات تطلّب من السيد الكاظمي وحكومته قرابة الثلاثة أشهر ونصف الشهر، دون الاقدام على توفير أي من المستلزمات التي ذكرت في المنهاج الحكومي، وبعيداً عن عدم اكمال قانون الانتخابات لغاية الآن، اضافة الى ان مفوضية الانتخابات لم تنزل غير مكتملة، ناهيك عن نصاب المحكمة الاتحادية وعدم الذهاب لاجراء تعداد سكاني، فإن النقطة المهمة جداً والتي تخص التطبيق الكامل والفعلي لقانون الاحزاب لم تفعل الى الآن، وليست هناك بوادر للتطبيق المنشود رغم مرور كل هذا الوقت، الكلام هنا يتعلق وبحسب قانون الاحزاب السياسية العراقي وبالتحديد المادة (25) والتي تنص على جملة من الممنوعات التي يجب بمقتضى هذا القانون أن يبتعد الحزب السياسي عنها ومنها:

اولاً/ الارتباط التنظيمي والمالي بأي جهة غير عراقية أو توجيه النشاط الحزبي بناءً على اوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة خارجية.

رابعاً/ التنظيم والاستقطاب الحزبي أو التنظيمي في صفوف الجيش وقوى الأمن الداخلي والاجهزة الامنية الاخرى والقضاء والهيئات المستقلة.

خامساً/ استخدام دور العبادة ومؤسسات الدولة وبما فيها التعليمية لممارسة النشاط الحزبي أو الدعاية لصالح او ضد حزب سياسي.

وهذا لا يتطلب اتفاق سياسي فقط، كون هذا الاتفاق يتطلب "معجزة" تجعل كل تلك الكتل السياسية والأحزاب تتفق على ما يقنن وجودها ومصالحها ويقلم أطراف قوتها وسطوتها الذي يفرضه سلاحها الخاص وأموالها غير معروفة المصادر وهذا بعيد، انما يتطلب ارادة قوية تمتلكها الحكومة لفرض مثل هذا القانون وادخاله الى حيز الوجود دون تمييز بين هذا وذاك، وبما يضمن أن يتوفر للمواطن خياراً حراً ببيعيداً عن تهديد السلاح وفرض الارادات بالقوة.

الفقرة (2):

كانت هذه الفقرة مخصصة حول جائحة كورونا، ونصت على " تسخير امكانيات الدولة لمحاربة جائحة كورونا، ووضع أسس نظام صحي حديث برؤية مستقبلية".

وعلى الواقع، فكل المؤشرات تقول بأن الحكومة العراقية لم تتمكن من الوقوف وقفة جدية بوجه هذه الجائحة وتداعياتها، رغم ان السيد الكاظمي قد أعلن خلال اول كلمة متلفزة له بعد توليه منصب رئيس الوزراء حين قال " تتعهد الحكومة بأن تكون في خط الدفاع الأول لحماية العراقيين من خطر فايروس كورونا، وسنبذل قصارى الجهود ونستخدم كل العلاقات الداخلية والخارجية لحماية العراق في مواجهة هذا الوباء العالمي"، ففي بداية الأزمة كانت وزارة الصحة ومديرياتها في المحافظات تأخذ على عاتقها موضوع حجر المصابين في اماكن تابعة لها ومخصصة للحجر الصحي مما ساهم نوعاً ما في تحجيم خطر انتشار العدوى، ومع ازدياد اعداد المصابين ظهر العجز الواضح بعد أن تخلت وزارة الصحة عن حجر المصابين نتيجة عدم توفر الأماكن الكافية بالحجر، واكتفت بتوجيههم الى حجر انفسهم في بيوتهم. ولاحظنا عجزها الواضح عن توفير العلاجات الكافية بل وحتى قناني الاوكسجين لمن كانوا في حاجة ماسة له.

في اجراء لا يقل شأناً عن ما ورد في اعلاه، لم تستطع الحكومة أن تقدم ما وعدت به من مساعدات للمتضررين من عملية فرض حظر التجوال، مما دفعها لاحقاً الى التخلي عنه والاكتفاء بحظرشكلي هو أقرب الى الحظر الأمني منه الى الحظر الصحي. دون التفكير بمن تهدد قوتهم اليومي ومعيشتهم جراء هذا الحظر غير المدروس لأبعاده الاجتماعية والاقتصادية.

الفقرة (3):

فيما يخص حصر السلاح بيد الدولة غابت منذ أن حصلت الحكومة على ثقة مجلس النواب والى اليوم أي بادرة حقيقية لتنفيذ هذا الالتزام، عدا ان امكن اعتبار عملية (البوعيثة) في 2020/6/26 هي محاولة اولية لذلك رغم انها باءت بالفشل بل وانعكست بصورة سلبية فعلاً على شكل الحكومة و"هيبة" الدولة، وبالأخص حين تقدم مجموعة مسلحة على محاصرة مؤسسة حكومية حسب ما اشارت الى ذلك بعض الاخبار والتقارير.

وبعيداً عن ذلك كله، تبقى هناك مشكلة عويصة تغفل عنها الحكومة لغاية الآن وهي انتشار مخازن السلاح والذخيرة في الأحياء السكنية والتي تتبع لأحزاب وميليشيات مسلحة كان الأهالي قد عبروا عن خوفهم وخشيتهم منها بعد أن انفجرت هنا وهناك ولأكثر من مرة.

• **النقطة ثالثاً:** التي عنونها البرنامج بـ " الاقتصاد والاستثمار ورؤية الدولة:

الفقرة (1):

تنص هذه الفقرة على "تشكيل المجلس الأعلى للإعمار والاستثمار ويقوم بوضع خطة شاملة للإعمار في الاستثمار في مجالات البنى التحتية للخدمات والصحة والتربية والتعليم والسياحة، يتم تطبيقها في المحافظات كافة، وفق رؤية استراتيجية متوالية المديات".

تعتبر هذه الفقرة رغم أهميتها وكأنها دخيلة على منهاج حكومة مؤقتة لا يتجاوز عمرها أكثر من سنة، وغير هذا فانها استلمت مهمتها في ظل ظروف مالية عسيرة حيث تعجز موارد الدولة الآن عن تحقيق هدف مثل هذا المجلس الذي ينوي القيام بثورة عمرانية حسب وصف برلمانيين.

ونلاحظ فيما بعد، ان مجلس الوزراء يطالب من مجلس النواب الاسراع بتشريع قانون مجلس الاعمار، في حين يقدمه السيد الكاظمي في منهاج حكومته وكأنه مهمة من المهمات التي تقع على عاتق حكومته.

الفقرة (9):

تتعلق هذه الفقرة بموضوع الرعاية الاجتماعية ونصت على "توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل في ضوء الازمة الاقتصادية الحالية".

ارتباطاً بالالتزام اعلاه، لم تقدم على ارض الواقع أي اجراءات من شأنها أن تخفف العبء الثقيل عن شرائح واسعة في المجتمع العراقي ممن تشملهم أو يفترض أن تشملهم الرعاية الاجتماعية، كل ما تم انجازه لغاية الآن هو قرار مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثانية المنعقدة في 2020/5/12 حيث قرر المجلس ما نصه:

"قرر مجلس الوزراء قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والمالية بدراسة توسيع قاعدة المشمولين بقانون الحماية الاجتماعية من خلال تحسين آلية الشمول والاستهداف الديموغرافي باعتماد بيانات الفقر والبحث الاجتماعي ورفع نتائج الدراسة خلال شهر واحد الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء".

غير ذلك لم نتلمس شيئاً على أرض الواقع بعد مرور قرابة الثلاثة أشهر، ولم نعلم أين وصلت نتائج الدراسة وماذا سيتحقق بعدها.

• النقطة خامساً: والتي تتعلق بمكافحة الفساد والاصلاح الاداري:

الفقرة (1):

تنص هذه الفقرة على تقديم الحكومة القوانين اللازمة لمتابعة ملفات الفساد المعطلة، ورغم هذا الالتزام لم نر أي خطوة باتجاه حسم ملفات كبيرة وخطرة وملحة كانت وما زالت تشكل نقمةً كبيرة على جميع الحكومات المتعاقبة والحالية على وجه التحديد كونها أتت بعد أن سالت دماء كبيرة وكثيرة من أجل شعارات وطنية ملحة لها ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومنها محاربة الفساد والكشف عن ملفاته الكبيرة التي طمرت خلال السنوات الماضية ويراد لها أن لا تفتح.

الخطوة الوحيدة والجيدة حسب الاعتقاد هي الأمر الديواني الصادر من مكتب رئيس الوزراء في 2020/8/27 بخصوص تشكيل لجنة دائمة للتحقيق في قضايا الفساد والتي يفترض لها أن تقدم نتائجها الى السيد رئيس مجلس الوزراء، دون أن تحدد اعمال هذه اللجنة بسقف زمني معين. سبق هذا هو زيارة السيد الكاظمي للبصرة، وميناء ام قصر تحديداً واجرائه تغييرات في بعض مفاصل الادارة فيها منتصف تموز المنصرم، في محاولة لاستعادة سلطة الدولة/الحكومة على المنافذ كونها تشكل عصباً رئيساً في الاقتصاد العراقي تستغله الاحزاب والكتل السياسية في الحصول على مواردها المالية.

الفقرة (2):

تنص على " الاصلاح الاداري وسد كل الثغرات الممكنة للفاستدين من خلال تحديث منظومات عقود الدولة وألياتها، ومعايير الاستثمار وتقييم الشركات العاملة... الخ"

ورغم هذا التعهد الواضح، أثار قرار مجلس الوزراء في منتصف تموز والذي نص على تجديد التراخيص لشركات الهاتف المحمول في العراق ضجةً كبيرة، فحسب وصف لجنة الاتصالات والاعلام النيابية فان هذا القرار "يمثل هدراً في المال العام وتهاون واضح باستيفاء حقوق الدولة" وبعيداً عن مستوى الخدمات المتدني الذي تقدمه الشركات فإن القرار لم يناقش أو يشترط ويلزم هذه الشركات بتحسين الخدمات المقدمة من قبلها للمواطن، فإن قراراً مثل هذا بتشديد بعض من ديون هذه الشركات وتقسيم المتبقي في ظل ظروف مالية صعبة ومعقدة يثير أسئلة كثيرة حوله، وهو ما دعى البعض الى اعتباره امتداداً للفساد المالي والاداري السابق، هذا اذا علمنا انه وبحسب اقتصاديين ومتابعين، فإن مبلغ ما يفترض أن تجنيه الدولة من هذه الشركات هو 2.5 مليار دولار سنوياً وهو رقم كبير ومهم، الا ان ما تحصل عليه الدولة سنوياً منها لا يتجاوز 600 مليون دولار!!

مع ما تقدم، لم تتخلص الحكومة الحالية ولا قراراتها أو ما نتج عن توجيهاتها من ضغوطات الكتل السياسية لغاية كتابة هذه الورقة، فبعد ان استقبل العراقيين قرار اعادة عبد الوهاب الساعدي على رأس جهاز مكافحة الارهاب وترقيته وكأنها اعلان عن اعادة الهيبة والمكانة لأحد أبطال تحرير المحافظات العراقية من داعش والذي كان أن استبعده عبد المهدي بضغوط ايرانية الى الأمرة، واستبدال رئيس جهاز الأمن الوطني فالح الفياض الذي كان سبق وأن احتفظ بمنصبه منذ 2011

بشخصية عبد الغني الأسدي الذي أحيل الى التقاعد قبل سنتين، وهو شخصية تحظى بمقبولية شعبية أيضاً، هناك قرارات اعادة الجدل حول تلك الضغوط التي تمارس على الكاظمي وقراراته، من تلك التعيينات التي كثر اللغط حولها هي تعيين موفق الربيعي سكرتيراً للجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية وتكون مهامه متابعة تنفيذ قرارات تلك اللجنة مع المؤسسات الحكومية والجهات المختصة بتنفيذ تلك القرارات، وقرار نقل الفريق جميل الشمري المتهم بمجزرة الناصرية/ جسر الفهد الى أمرة وزارة الدفاع، هذا الأمر الذي اعلن عنه الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة يحيى رسول، لاقى غضباً وجدلاً واسعاً، كون الشمري سبق وان صدر بحقه مذكرة قبض وتحري لاتهامه بقتل متظاهرين أو توجيه الاوامر العسكرية بذلك، هذه المذكرة التي كانت تنتظر وحسب السياقات القانونية المتبعة موافقةً من قبل السيد الكاظمي كون باعتباره قائداً عاماً للقوات المسلحة.

عالمياً يجري تقييم عمل الحكومات بطرق مختلفة أبرزها أن يتم تقييمها مؤسساتياً من خلال الجهة التشريعية التي تمنح الثقة للحكومة، وهنا يجري تقييم عمل الحكومة ككل ومحاسبتها على هذا الاساس، وهناك من يقيم عمل كل وزارة على انفراد، والطريق الآخر أن تأخذ وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الابحاث على عاتقها اعداد تقييم لعملها.

في اعداد هذه الورقة تم الاعتماد على ما نشر في موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء والحساب الرسمي للسيد مصطفى الكاظمي على منصة تويتر، وهي مثلت لنا قاعدة البيانات التي من الواجب العودة لها أثناء التقييم ومقارنتها مع المنهاج الحكومي الذي وعلى ضوءه حصلت الحكومة الحالية على ثقة البرلمان. وبالمراجعة السريعة لقاعدة البيانات هذه نلاحظ فعلاً إن هناك قرارات أو توجيهات كانت ذات طموح عالي دون الالتفات الى الواقع الفعلي، في حين كان البعض منها لا يراعي عمر الحكومة التي من المفترض انها مؤقتة أنيطت بها مهام وأعمال محددة، وعليه فإن الجدول أدناه يعبر عن بعض من تلك القرارات أو تغريدات السيد الكاظمي، والتي من شأنها أن توضح لنا عن طبيعة القرار ومقارنته مع عمر الحكومة وما تحقق منه.

ت	القرارات أو تغريدات السيد الكاظمي	الملاحظات عليه	ماذا تحقق
1.	قرار مجلس الوزراء بتعيين خريجي كليات الطب المعترف بها حصراً.		
2.	توجيه بتاريخ 15/تموز بقيام المجلس الوزاري للخدمات الاجتماعية بعقد جلسة خاصة بمحافظة البصرة للبت في المشاريع المتلكئة.	يدخل هذا التوجيه ضمن فقرة مكافحة الفساد والوقوف على أسباب التردى الواضح للخدمات.	كان من المفترض أن تقدم التوصيات خلال شهر من تاريخه، لكن لم يعلن عن شيء لغاية الآن.
3.	قرار مجلس الوزراء في 14/آيار بقيام وزارة العمل بدراسة توسيع قاعدة المشمولين بقانون الحماية الاجتماعية من خلال تحسين آلية	لم يناقش هذا القرار الوضع المالي المتدهور الذي يعاني منه العراق، ناهيك عن عمر الحكومة.	كان من المفترض أن تقدم التوصيات خلال شهر من تاريخه،

	الشمول بالاعتماد على بيانات الفقر.	لكن لم يعلن عن شيء لغاية الآن.
4.	قرار في 14/أيار تفعيل صندوق المواطن من خلال توزيع نسبة من ارباح النفط لجميع المواطنين العراقيين تقدم وزارات النفط والمالية والتخطيط دراسة خلال ثلاثة أشهر	من المفترض انه يساعد على توزيع عادل للدخل، الا انه لم يأخذ بنظر الاعتبار تدهور اسعار النفط.
5.	قرار 2020/5/12 بتأليف خلية لادارة الوضع المالي في ضوء الازمة الراهنة مهمته وضع الحلول لتحقيق الاصلاح المالي.	من شأنه أن يبحث عن توفير السيولة المالية في ظل الازمة المالية وايجاد بدائل أو مكملات لدخل النفط.
6.	سنطبق الائمة الالكترونية في كل اجراءات الكمارك والضرائب ولن نسمح لأحد بعرقلة هذا الاجراء الاصلاحى (تغريدة الكاظمي في 202/7/15)	من شأن هذه الخطوة ان تمنع سيطرة الاحزاب والمتنفذين على المنافذ الحدودية.
7.	ان الجميع تحت المراقبة ولدينا معلومات عن الفاسدين في الموائى سنتم ملاحقتهم قانونياً(تغريدة الكاظمي 2020/7/15)	من شأن هذه الخطوة ان تمنع سيطرة الاحزاب والمتنفذين على المنافذ الحدودية.
8.	ان الحكومة عازمة على تحقيق مطالب المتظاهرين السلميين والتي تعد من اولويات برنامجنا الحكومى(تغريدة بتاريخ 2020/8/10)	على اعتبار ان الحكومة اتت لتحقيق مطالب المتظاهرين بعد استقالة حكومة عبد المهدي
9.	انا غير راض عن واقع بغداد، واليوم علينا ان نعيد بغداد الى زهوها والقها وانا عازم على اطلاق حملة كبرى لاعمار بغداد.(تغريدة بتاريخ 2020/8/8)	لم يأخذ بنظر الاعتبار الازمة المالية التي يمر بها العراق.
10.	ان الدعوات التي نسمعها الى حمل السلاح ستواجه بالقانون (تغريدة بتاريخ 2020/8/30).	يأتي من ضمن مطالبة الحكومة بحصر السلاح بيد الدولة.

انتهى